إطار مقترح لقياس أثر التكامل بين المراجعة الإجتماعية والمراجعة البيئية فى تحسين الأداء المؤسسي فى المنشآت الصناعية

سيد طه سيد عطيه سلام[١]– جمال سعد خطاب[٢]– وائل عمران على[٣]
١) رئاسة مجلس الوزراء ٢) كلية تجارة، جامعة عين شمس ٣) أكاديمية القاهرة الجديدة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور فى تطبيق نظم المراجعة الإجتماعية والبيئية داخل المنشأت الصناعية ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية والحوكمة المؤسسية فى هذه المنشأت وقياس آثر التكامل بين المراجعة الإجتماعية والمراجعة البيئية فى تحسين الأداء المؤسسى لها، ووضع إطار مقترح ليوضح تأثير هذا التكامل على تحسين الأداء المؤسسى ومدى تأثير ذلك على أجهزة الرقابة الداخلية لهذه المنشآت. تكونت عينة الدراسة من عدد ٣٨٤ عينة مقسمة إلى العاملين والمديرين لبعض المصانع والمؤسسات الصناعية بالقاهرة الكبرى ومسئولى وزارة التجارة والصناعة ووزارة شئون البيئة وأعضاء هيئة التدريس والخبراء. أعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لأنه مناسب لطبيعة الدراسة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل الاختبارات الإحصائية وإجراء إختبار الإعتمادية والثبات لمعرفة مدى إمكانية تعميم النتائج التى تم الحصول عليها من العينة على مجتمع الدراسة، ثم دراسة التوزيع التكرارى لعبارات قائمة الإستقصاء، وتوصيف المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت وإنتهاء بدراسة العلاقات بين المتغيرات لإختبار الفروض وصولاً إلى نتائج الدراسة. إستخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية منها المتوسط المرجح والإنحراف المعيارى وذلك لتحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة وجود قنوات إتصال بين المؤسسات الصناعية وجمهورها (العاملين، العملاء، المجتمع). ضرورة عمل برامج ترفيهية ورياضية للعاملين. إنشاء نظام كفء للمعلومات البيئية والإجتماعية. أن يكون هناك تعاون بين المؤسسة الصناعية والجهات الحكومية المعنية بشئون البيئة. العمل على زيادة الوعى البيئى والإجتماعى لدى العاملين خاصة بالمصانع الصغيرة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

المقدمة

لقد أصبح السعي إلى تحقيق ميزة تنافسية هدفاً أساسيآ تسعي كل المؤسسات بلوغه لاسيما في وقتنا الحالي حيث أصبحت السوق تتميز بالمنافسة المحلية والعالمية وهذا ناتج عن العولمة وما أفرزته من مظاهر الانفتاح والتغير في مستوى نشاط المؤسسات وكذا على مستوى ثقافة المستهلك وأذواقه،حيث أصبحت هذه المؤسسات مطالبة بإتباع أنجح الإستراتيجيات بهدف تحسين مستوى أدائها لذلك أصبحت الإدارة تواجة تحديات كثيرة حيث يتطلب الموقف أساليب ومعايير مستويات عالية للأداء بإعتبارها القطاع المسئول عن قيادة عمليات التنمية فى الدولة مطالبة بأن تواكب هذا التحول الغير مسبوق وتتحرك فى مواجهة المتغيرات المتلاحقة فى شتى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية من خلال مراجعة كاملة للمفاهيم الإدارية بحيث تسعى لإحداث تطوير وتفوق فى تقديم خدمة تتميز بالجودة وتحقيق ميزة تنافسية حيث لم يعد التميز أحد الخيارات المطروحة بل حتمية فرضتها المتغيرات العديدة ذلك ما دفع المنشأت إلى تطبيق مبادئ وقواعد منظومة الحوكمة المؤسسية او نظم الأداء المؤسسي. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٤)

ولعل الريادة ترجع فى هذا المقام إلى جهود منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى أرست مبادئ حوكمة الشركات منذ عام ١٩٩٩ والإصدار المعاصر لعام ٢٠٠٤ بغرض مساعدة حكومات الدول النامية فى تطوير وتحسين الأبعاد القانونية والتشريعية للمؤسسات والشركات العامة بها ودعم التوجه نحو العمل بفلسفة الإدارة الرشيدة.

في ظل هذه التغيرات الاقتصادية الراهنة وتسارع وتيرة التطور التكنولوجي، وتزايد حدة المنافسة والإستنزاف المتواصل للموارد البيئية المتاحة، وما نتج عنه من مشكلة التلوث البيئي نتيجة ما تخلفه العمليات الإنتاجية من مخلفات ونفايات بمختلف أنواعها صلبة، سائلة وغازية أدت إلى نتائج وخيمة على البيئة والإنسان على حد سواء، هذه النفايات التي أصبحت تتعدى قدرة البيئة على استيعابها فاختل بذلك التوازن البيئي، مما ألزم سن قوانين وتشريعات بيئية وضريبية تسهم بدرجة كبيرة في إحداث تغيير في نشاط هذه المؤسسات وتحمل كل مسئولياتها

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

البيئية تجاه محيطها، هذا الإلتزام الذي زاد من التكاليف التي تتحملها المؤسسة الملوثة للبيئة، واعتبر بمثابة تحفيز للمؤسسات الصديقة للبيئة، مما أثر بشكل مباشر على تطور الإنتاجية في المؤسسة بالإضافة إلى أن هذه الموارد الطبيعية (المياه، الطاقة...) تعتبر مدخلات أساسية للعملية الإنتاجية وأي هدر أو سوء إستغلال لها سيؤثر بشكل سلبي على الإنتاجية،وتبعا لذلك أصبحت تكاليف حماية البيئة والسيطرة على التلوث من أهم عناصر تكاليف المنشأت وأصبح هدف حماية البيئة من الأهداف الأساسية التى تسعى المنشأت إلى تحقيقها وذلك لان لم تعد مسئولية المنشاة تقتصر على إنتاج السلع وتقديم الخدمات فقط بل تعدتها إلى مسئوليات إجتماعية وبيئية تجاه المجتمع والبيئة وأصبح هناك إجراءات لقياس ورقابة الآدائى الإجتماعى والبيئى للمنشاة. (السياحى، عبد المنعم حسن، ٢٠١١)

ويقصد بالأداء الإجتماعى هو النشاط الذى يهدف إلى تعظيم المساهمة الإجتماعية للمؤسسة وتلك المساهمة التى يجب أن يتحقق العائد منها على المجتمع بإعتبار أن المؤسسة جزء من المجتمع الذى تزاول فيه نشاطها وبيئتها لترويج منتجاتها ومصدر مدخلاتها أما الأداء البيئى، فيقصد به تحمل المؤسسات جزءآ من المبادرات احادية الجانب أو التعاون مع السلطات العمومية تلتزم من خلالها بإتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الأضرار التى تلحقها بالبيئة، وبما أن القيام بعملية تحسين الأداء المؤسسى تلزم إدارة المؤسسة بمتابعة التطورات والتكيف معها، لإحداث التطوير المستمر في مدخلاتها، وتحسين عملياتها ومخرجاتها لتحقيق الميزة التنافسية والتفوق على المؤسسات المناظرة وهذا يجعل أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالإستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، فالأداء إذن هو الكفاءة والفعالية معا، وهنا يتضح مفهوم الأداء المؤسسى وهو المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية وهذا ما يميز الأداء المؤسسي عن الأداء الفردي، ويختلف عن أداء الوحدات التنظيمية، لأنه في الحقيقة محصلة لكليهما، بالإضافة إلى تأثيرات البيئة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية عليهما ومن هنا تظهر العلاقة التى تربط بين عملية الأداء

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

المؤسسى وبين البيئة وإلى أى مدى تؤثر المراجعة البيئية والإجتماعية فى تحسين عملية الأداء المؤسسى.

مشكلة البحث

يعبر الأداء المؤسسى عن المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة فى ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية ويستهدف قياس الأداء المؤسسى قياس النتائج المحققة من تنفيذ أعمال المؤسسة ومقارنة هذة النتائج بالأهداف المخطط لها من قبل ورغم تطبيق الكثير من إستراتيجيات الأصلاح الإدارى داخل المنشأت الصناعية والتى من أهمها تطبيق الأداء المؤسسى أو الحوكمة المؤسسية إلا أن هذه الشركات تحقق الكثير من الخسائر وتواجة العديد من المشاكل الإدارية والتى ظهرت فى الآونة الاخيرة فى جمهورية مصر العربية وخاصتا بمنطقة القاهرة الكبرى والتى تتمركز بها الكثير من المنشأت الصناعية الملوثة للبيئة.

تنقسم الآثار البيئية الناجمة عن الصناعة من حيث محيط البيئة الذى تؤثر فيه إلى ثلاثة أقسام وهى: بيئة العمل داخل المصنع، والبيئة المحيطة بالمشروع، والتى تمتد حول المشروع فى دائرة قطرها حوالى ١ كم أو أكثر، والبيئة العامة التي تمتد خارج محيط المنشأة أو حدود الدولة إقليمياً ودولياً وتصنف مصادر التلوث الناتج عن الصناعة حسب نوعية الملوثات إلى ملوثات الهواء والملوثات السائلة والمخلفات الصلبة والنفايات الخطرة.

ينتج عن الأنشطة الصناعية كميات كبيرة من المخلفات الصلبة حسب النشاط المنتج لها (حوالى ٣،٥ مليون طن سنوياً)، وتختلف حسب الأضرار الناجمة عنها. كما تنتج الصناعة حوالى ٧٩،٣٧٠ طن/عام مخلفات خطرة (طبقا تقرير METAP للمخلفات الخطرة لعام٢٠٠٢)، حيث يساهم إقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية بالجزء الأكبر من هذه الكمية ويطلق مصطلح النفايات الخطرة على النفايات الصلبة والسائلة والغازية التى تلحق ضرراً أساسياً بصحة الإنسان والبيئة ما لم يتم التعامل معها بحكمة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

وتشير البيانات عن قطاع الصناعة بجمهورية مصر العربية إلى أن أهم المشكلات البيئية الناتجة عن الصناعة تتمثل فى مشكلة الهواء بنسبة ٧٧% وتليها مشكلة تلوث بيئة العمل داخل المنشآت الصناعية بنسبة ٦٥% ثم مشكلة تلوث مياه الصرف الصناعى بنسبة ٣٩% تليها مشكلة المخلفات الصلبة والنفايات الخطرة مما أدى الى كثير من النتائج السلبية للمجتمع والبيئة. (صبيحى، محمد حسنى، ٢٠١٣)

ولقد عانى المجتمع المصري من آثار التلوث البيئي بداية من زيادة تكلفة التدهور البيئي والذى يستهلك حوالى ٤،٨% من الناتج المحلى "حسب تقرير تكلفة التدهور البيئى للبنك الدولى ٢٠٠٢" وأيضا الآثار السيئة على صحة العاملين والسكان المقيمين حول المنشأة مثل تلوث بيئة العمل والبيئة المحيطة بالانبعاثات الغازية وتدهور نوعية الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة، مما أدى إلى ظهور الحالات المرضية ذات الصلة بالتلوث الصناعى (البارودى، على سيد حسين، ٢٠١٧)

كما أوضحت دراسة جرد الانبعاثات بمنطقة جنوب القاهرة والتى قامت بإعدادها وزارة الدولة لشئون البيئة من خلال إحصاءات وتقديرات الآثار الصحية وحسابات تكلفة التدهور البيئى فى هذه المنطقة. إن الملوثات الأكثر تأثيراً فى هذه المنطقة هى الجسيمات العالقة والرصاص والأوزون الأرضى وإن التكاليف المترتبة على الأثار الصحية لانبعاثات الجسيمات تتراوح بين ٢٠—١٠ مليون دولار سنوياً.

تتمثل أهم الظواهر السلبية للمجتمع والبيئة التى نتجت عن ذلك فى الظواهر الآتية:

١. إهدار الكثير من الموارد الطبيعية من مدخلات إنتاج ومواد خام ومواد تصنيع و طاقة مستخدمة.
٢. انتشار التلوث بالبيئة المحيطة بهذة الشركات سواء عند عملية التصنيع أوعند التخلص من مخلفات الانتاج.
٣. انتشار الكثير من الامراض الصدرية مثل الربو والتحجر الرئوى وسرطان الرئة للمواطنين الموقيمين فى محيط هذة المنشأت.

٤. عدم رضا المستخدمين لمنتجات هذه المنشأت وعدم تحقيق رغباتهم او توقعاتهم مما أدى إلى تحقيق خسائر مالية وأدى إلى عجزها فى تحقيق أهدافها وتحقيق مركز تنافسى لها فى السوق.
٥. زيادة معدل دوران العمالة داخل هذة المنشأت وهروب الكفاءات الفنية والإدارية منها سواء لأسباب صحية او لأسباب إدارية مما أدى إلى انخفاض كفاءة الإنتاج وانخفاض مستوى الإنتاجية لهذه المنشأت.
٦. تحقيق هذة المنشأت الكثير من الخسائر المادية التى تقدر بالمليارات سنوياً مما يعوض بالخسارة على المساهمين وأصحاب المصالح ويكون له آثره السلبى على مستوى الاقتصاد المصرى بوجه عام.

مما تقدم يتبين أن مشكلة الدراسة تتلخص من وجهة نظر الباحث فيما يلى: نقص التكامل بين المراجعة الإجتماعية والمراجعة البيئية وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالأداء المؤسسى للمنشات الصناعية.

أسئلة البحث

١. ما مدى توافر إطار المراجعة المطبق حاليا على أبعاد المراجعة البيئية؟
٢. ما مدى توافر إطار المراجعة المطبق حاليا على أبعاد المراجعة الإجتماعية؟
٣. ما هو الإطار المناسب لتحسين الأداء المؤسسي؟
٤. ما هو تأثير تحقيق الأداء المؤسسي على حل المشكلات البيئية والاجتماعية للمنشآت؟

أهمية البحث

من الناحية العلمية: ترجع أهمية الدراسة إلى حداثة الموضوع حيث أن معظم الشركات الصناعية فى العالم العربى بصفة عامة وفى مصر على وجهه الخصوص لا تلتزم بالاشتراطات البيئية عند تطبيق الأداء المؤسسى داخل هيكلها ومن ثم يوجد إهدار كبير

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

للموارد البيئية وزيادة فى حجم التلوث البيئى هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك إغفال للدور الفعال الذى تؤدية المراجعة الإجتماعية و البيئية فى إبراز دور الشركات المجتمعى والبيئى والذى أصبح أحد الأهداف المستحدثة للمنظمات الصناعية المتطورة على مستوى العالم وبالتالى لابد من إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات لإثراء المكتبة العربية بصفة عامة ومساعدة الشركات الصناعية بصفة خاصة فى قياس أثر المراجعة الإجتماعية والبيئية على تحسين الأداء المؤسسى لهذه الشركات.

من الناحية التطبيقية: يعتبر الإهتمام بالمراجعة الإجتماعية والبيئية بالنسبة للمؤسسات الصناعية التى تقوم بتطبيق الأداء المؤسسى أحد آلياتها الهامة لتحقيق النجاح وذلك للأسباب الآتية:

١. مساعدة الإدارة العليا فى تحقيق الأداء المؤسسى وتحسين أدائها المجتمعى والبيئى وتحقيق أهدافها.
٢. مساعدة المنشأت الصناعية فى مواجهة التحديات وتكوين مركز تنافسى لها.
٣. رفع كفاءة وفعالية أجهزة الرقابة الإدارية فى المنشأت التى يكون عملها له تأثير على البيئة.
٤. حماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث والحفاظ على توازنها البيئى.
٥. رفع كفاءة أداء الشركات والتى تتمثل فى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراجعين الداخلين والخارجين من خلال تطبيق معايير الأداء البيئى والأداء الإجتماعى لهذه الشركات.

أهداف البحث

١. تحليل دور المراجعة الإجتماعية فى تحسين الأداء المؤسسى وحل المشاكل الإجتماعية التى تواجه الشركات الصناعية.

٢. تحليل دور المراجعة البيئية فى تحسين الأداء المؤسسى وحل المشكلات البيئية وتحقيق أهداف الإدارة فى حماية البيئة.
٣. استنتاج إطار لتحقيق التكامل بين المراجعة الإجتماعية والمراجعة البيئية لتحسين الأداء المؤسسى للمنشأت الصناعية.

فروض البحث

١. توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين فعالية المراجعة الإجتماعية و تحسين الأداء المؤسسى فى المنشأت الصناعية.
٢. توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين فعالية المراجعة البيئية و تحسين الأداء المؤسسى فى المنشأت الصناعية.
٣. توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين دور الإدارة العليا التنفيذية فى تحقيق التكامل بين المراجعة الإجتماعية والمراجعة البيئية، فى تحسين الأداء المؤسسى (بواسطة أداة التكامل).

الدراسات السابقة

دراسة عبد الإله (٢٠٠٢): تهدف هذه الدراسة قياس اثر تطبيق المحاسبة البيئية على اقتصاديات المشاريع الصناعية و عرض لبعض مداخل القياس، يعتبر افضل مدخل للقياس هو المدخل الكمى للانشطة الفعلية، أن تطبيق المحاسبة البيئية فى الشركات الصناعية يؤثر يشكل إيجابى على اقتصاديات تلك المشاريع فى المدى البعيد.

دراسة مجدى محمد سامى (٢٠٠٩): تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف عام وهو دراسة وتحليل دور لجان المراجعة الأعمال المصرية. فى زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة، ان لجان المراجعة بإعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دوراً محورياً فى الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهى منوط بها القيام

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذا تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التى تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجى، وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى. تشكيل لجان المراجعة من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

دراسة عرفات جبر (٢٠١١): تهدف هذه الدراسة تحديد العلاقة ما بين أخلاقيات الإدارة في المراحل الثلاثة والأداء في المؤسسة و تحديد مراحل التطور الأخلاقي للإدارة في الشركات وأي منها الافضل على أداء المؤسسة، وضع أهداف أخلاقية في خطط الشركة للتنفيذ في الفترات القادمة، وضع أخلاقيات الشركة على طاولة إجتماعات الشركة ومناقشتها والنظراليها بعين الاعتبار عند إتخاذ القرارات، تبني أخلاقيات الإدارة الحديثة التي تعمل على رفع وتحسين الأداء المؤسسي.

دراسة اياد على الدجنى (٢٠١١): تهدف هذه الدراسة الى تحديد دور التخطيط الاستراتيجى والجودة فى التعليم تحسين الاداء المؤسسى، ووضع اليات محددة ومنهجه تضمن مشاركة اوسع لمجتمع الجامعة عند صياغة رؤية ورسالة الجامعة، واجراء مراجعة دورية سنوية للخطة الاستراتيجية، استخدام البدائل الحديثة فى التخطيط مثل بطاقة الاداء المتوازن، نماذج التخطيط.

دراسة الحسين شكراني (٢٠١٤): يتناول هذا البحث السبل الداعمة للحوكمة البيئية العالمية، كمجالات يجب أن تحظى بالاهتمام الواسع من قبل الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية،ان الحوكمة البيئية الجيدة تُوفر فرصاً وإمكانات عديدة للاستخدام الامثل للموارد الطبيعية من أجل تحقيق القدر الاكبرمن المنافع وبناء القدرات لجميع الفاعلين والمستفيدين من مسار حماية البيئة من جهة، والاهتمام بمصالح الاجيال الحالية والمستقبلية كتحديات جديدة للحوكمة البيئية من جهة ثانية.

دراسة العمري أصيلة (٢٠١٥): تهدف هذه الدراسة الى محاولة إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة البيئية في تحسين إنتاجية المؤسسة الإقتصادية، يهدف نظام الإدارة البيئية إلى تطوير وتحسين الأداء البيئي للمؤسسة من خلال تنفيذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة مصادر التلوث في المؤسسة،و يتطلب نجاح مراجع الحسابات في القيام بعملية المراجعة البيئية توفر البيانات المالية والكمية عن التكاليف والإلتزامات البيئية.

دراسة قلبو حسينة (٢٠١٥): تهدف هذه الدراسة الى تقديم صورة واقعية حول طبيعة العلاقة بين إدارة المعرفة في تحسين الأداء المؤسسي في المؤسسات، إن منهج إدارة المعرفة له أهمية خاصة في جميع المؤسسات وفي كل القطاعات كونها من المداخل التطورية الحديثة التي تحقق الفعالية المطلوبة في جميع مستويات النشاط في المؤسسة.

دراسة (Hua wang & David Wheler, 2002): تهدف هذه الدراسة الى ان الافصاح العام يمدنا باساليب حماية قانونية من خلال العديد من القنوات منها التشريع غير الرسمى او الضغوط المجتمعية على الملوثين، تصنيف الاستراتيجيات بشكل واضح للاطراف المعنية.

دراسة (M. Helms & Aref A. Hevani 2005): تهدف هذه الدراسة الى ان شدة التنافس تدفع المشروعات للنظر للخارج لتحديد كيفية تحقيق واستمرار المزايا التنافسية، يعتبر مقاييس أداء المشروعات من أنظمة التشغيل فقط إلى تضمين المتطلبات الإستراتيجية وسلسلة الطلب على الأمور الحيوية.

دراسة (Oschlies, 2007): تهدف هذه الدراسة الى توضيح نموذج المحاسبة البيئية فى الشركات الصناعية و الضغوط الخارجية على المشروعات الصناعية،العلاقة بين المنظمات والبيئة زاد الاهتمام بها مؤخرا وأصبحت التغييرات المناخية والتنوع الجغرافى موضوعآ هامآ لجميع الشركات حول العالم،أن تلوث الهواء والماء والتربة تعتبر مشكلة مشتركة لان التنمية المستدامة مشكلة يشترك فيها الجميع،لشركات الصناعية يمكن لها أن تؤدى دورآ حيويآ فى

تخفبيض درجة تدهور البيئة وذلك لأن الشركات لديها الادوات الادراية والقدرات التكنولوجية والمؤسسية وحوكمة ورؤية مستقبلية لإيجاد حلول بيئية مستقبلية.

وبتحليل الدراسات السابقة تبين أنها أهتمت بالآتى:

١. إظهار أهمية إستراتيجية التصدير فى تحسين الأداء المؤسسى.
٢. طبيعة العلاقة بين إدارة المعرفة وتحسين الأداء المؤسسى.
٣. إظهار دور المراجعة البيئية فى إرساء مقومات الحوكمة البيئية للشركات.
٤. دور الإفصاح العام فى الرقابة على أداء المنشآت.
٥. دور المراجعة البيئية فى تحسين إنتاجية المؤسسة.
٦. دور لجان المراجعة فى حوكمة المنشات وأثرها على جودة القوائم المالية.

وبرغم أهمية تلك المحاور إلا أن الباحث قام باستكمال بعض النقاط الهامة من خلال الدراسة (الفجوة البحثية) كالآتى :

١. إبراز دور المراجعة البيئية والمراجعة الإجتماعية فى تحسين الأداء المؤسسى للمؤسسات الصناعية.
٢. إبراز أهمية التكامل بين المراجعة الإجتماعية والبيئية فى تحسين الأداء المؤسسى وزيادة قدرة المؤسسة فى تحقيق أهدافها،وقياس ما تم تحقيقه من هذه الأهداف بما هو مخطط وذلك من خلال الإطار المقترح بالدراسة.

الاطار النظرى والمفاهيمى للبحث

تناولت الدراسة مجموعة من المفاهيم بالتوضيح أهمها (المراجعه الاجتماعية والمراجعه البيئية والاداء المؤسسي):

تعريف المراجعة الإجتماعية: هى عملية فحص منظم ومحايد للبيانات والقوائم المالية المتعلقة بالأداء الإجتماعى للمنظمة للتأكد من صحتها والتأكد من وفاء المنظمة لمسئولياتها

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الإجتماعية وتتم بواسطة مراجعيين إجتماعيين سواء داخليين أو خارجيين طبقآ لمعايير واضحة ومتعارف عليها للتعرف على نقاط الضعف وإعداد التقارير اللازمة لتقديمها للأطراف المعنية بها وأصحاب المصالح والحقوق داخل المجتمع.(البارودى، على سيد حسين، ٢٠١٧)

تعريف المراجعة البيئية: هى عملية فحص انتقادى منظم وموضوعى لتقييم الأداء البيئى للمنشأت الصناعية وذلك للتأكد من وفاء المنشأة بمسئولياتها البيئية وإلتزامها بقوانين وسياسات نظم الإدارة البيئية وتتم بواسطة مراجعيين بيئيين سواء داخليين أو خارجيين طبقآ لمعايير واضحة ومتعرف عليها. (فاطمة، محمد، ٢٠١٥).

تعريف الأداء المؤسسى: هو النظر إلى الأداء على أنه منظومة متكاملة تتكون من ثلاثة أبعاد هى البعد الفردى والبعد التنظيمى والبعد المؤسسى، ويشير إلى أن سلوك الفرد يؤثر فى البيئة والمجتمع نتيجة للقوانين والأنظمة التى يتبعها من قبل الأدارة العليا،أو بمعنى آخر ما يفعله الفرد بكونه أحد العاملين بالمؤسسة إستجابة لإنجاز مهمة معينة فرضت عليه وفقآ لمجموعة من القوانين والقواعد المنظمة من قبل آخرين وهم رووٴساءه لتؤثر على البيئة والمجتمع.وهو ما يظهر العلاقة بين الأداء المؤسسى والمجتمع والبيئة وهو ما يخدم أغراض الدراسة التى نحن بصددها الآن. (توفيق، بوجنان، ٢٠١١)

حدود البحث

حدود زمنية: يكون من الفترة ٢٠١٠–٢٠١٥ وذلك للأسباب الآتية:

- سهولة الحصول على البيانات الخاصة بالبحث فى هذة الفترة.
- زيادة إهتمام الشرق الأوسط بوجه عام وجمهورية مصر العربية على وجه الخصوص بالبيئة وحمايتها والعلاقات الإجتماعية والبيئية فى هذة الفترة.

حدود مكانية: يطبق هذا البحث فى الشركات ومنظمات الأعمال الصناعية وبصفة خاصة الشركات الصناعية الملوثة للبيئة فى منطقة القاهرة الكبرى.

منهجية البحث

تكونت عينة الدراسة من عدد ٣٨٤ عينة مقسمة إلى العاملين والمديرين لبعض المصانع والمؤسسات الصناعية بالقاهرة الكبرى ومسئولى وزارة التجارة والصناعة و وزارة شئون البيئة وأعضاء هيئة التدريس والخبراء، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل الاختبارات الإحصائية وإجراء إختبار الإعتمادية والثبات لمعرفة مدى إمكانية تعميم النتائج التى تم الحصول عليها من العينة على مجتمع الدراسة،ثم دراسة التوزيع التكرارى لعبارات قائمة الإستقصاء، وتوصيف المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت وإنتهاء بدراسة العلاقات بين المتغيرات لإختبار الفروض وصولآ إلى نتائج الدراسة. إستخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية منها المتوسط المرجح والإنحراف المعيارى وذلك لتحليل البيانات.

صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أساتذة لجامعة والمتخصصين في لمحاسبة والمراجعة، وتم تنفيذ كافة تعليمات السادة المحكمين للوصول للصيغة النهائية للاستبيان قبل البدء في جمع البيانات بشكل نهائي في الدراسة الميدانية.

صدق المقياس (الاتساق الداخلي): يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه العبارة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبيان والمتوسط العام للنحور الذي تتضمنه تلك العبارة، وفيما يلي نتائج كل محور:

جدول (١): معامل الارتباط بين عبارات (المراجعة الإجتماعية) والمتوسط العام للمحور

م	العبارات	معامل الارتباط
١	تهدف الأنشطة في المؤسسة إلى تعظيم المساهمة الإجتماعية لها	٠,٤٧٧**
٢	تعمل المؤسسة على أن تكون جزء من المجتمع الذى تزاول فيه نشاطها	٠,٥٦٩**
٣	تتفهم المؤسسة بأن المجتمع يمثل المدخلات والمخرجات للمؤسسة	٠,٥٤٦**
٤	تقوم المؤسسة بمتابعة التطورات الاجتماعية المستمرة وتتكيف معها	٠,٥٥١**
٥	تقدم المؤسسة رعاية صحية للعاملين بها بشكل مناسب ولائق	٠,٦٥٧**
٦	تحسن المؤسسة من عملياتها ومخرجاتها لتحقيق الميزة التنافسية ضمن مجتمعها	٠,٤١٩**
٧	تعمل المؤسسة على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها	٠,٤٦٠**
٨	تحقق المنشأة أهدافها من خلال تفاعلها مع بيئتها الداخلية والخارجية	٠,٥٩٣**
٩	تؤثر المراجعة الإجتماعية في تحسين عملية الأداء المؤسسي	٠,٣٦٧**
١٠	تساهم المؤسسة في برامج ترفيهية أو رياضية احيانا مع العاملين	٠,٥٠٨**

(**) ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)

ويوضح الجدول أن معاملات الارتباط تراوحت بين (٠,٤١٩) و(٠,٦٥٧)، وأن كافة العبارات دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)، وبالتالي تعتر تلك العبارات متسقة داخلياً، وأن المحور صادق لما وضع له.

جدول (٢): معامل الارتباط بين عبارات (المراجعة البيئية) والمتوسط العام للمحور

م	العبارات	معامل الارتباط
١	تتحمل المؤسسات جزءاً من المبادرات البيئية واعبائها داخل منطقة عمل المؤسسة	**٠,٦٦٢
٢	تتعاون المؤسسة مع الجهات الحكومية المعنية بشئون البيئة	**٠,٨٠٨
٣	تقوم المؤسسة باتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الأضرار البيئية الناتجة عن نشاطها	**٠,٦٧٤
٤	هناك نقص في الخبرات والمهارات اللازم للوفاء بمتطلبات المراجعة الداخلية البيئية	**٠,٤٤١-
٥	توجد معايير واضحة للمراجعة البيئية داخل أعمال المؤسسة	**٠,٦٦٥
٦	يقوم التخطيط والتنفيذ داخل المؤسسة على أساس فهم الجوانب البيئية	**٠,٤٩٣
٧	يواجه نظام المعلومات البيئية في المؤسسة بعض القصور	**٠,٦٨٠-
٨	تتضمن عملية المراجعة الداخلية داخل المؤسسة نماذج وتقارير بيئية توضح الأداء البيئى لها	**٠,٥٥٧
٩	تقوم المؤسسة بالإفصاح الكافي عن الجوانب البيئية عن أدائها	**٠,٦٨٤

(**) ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)

ويوضح الجدول أن معاملات الارتباط تراوحت بين (٠,٤٤١) و(٠,٨٠٨)، وأن كافة العبارات دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)، وبالتالي تعتر تلك العبارات متسقة داخلياً، وأن المحور صادق لما وضع له.

جدول (٣): معامل الارتباط بين عبارات (تحسين الأداء المؤسسي)والمتوسط العام للمحور

م	العبارات	معامل الارتباط
١	تحقق المؤسسة مركزاً تنافسياً على مستوى القطاع الصناعي المنتمية إليه	**٠,٥٢٠
٢	تهتم للمؤسسة بتطبيق الجودة الشاملة ضمن العملية الانتاجية	**٠,٥٢١
٣	تقوم المؤسسة بإعداد برامج لرفع الكفاءة الإنتاجية لها	**٠,٨٣٢
٤	تعمل المؤسسة على تحسين أدائها المالي، ويظهر ذلك ضمن القوائم المالية لها	**٠,٦٧٥
٥	تقوم المؤسسة بعملية التحسين والتطوير بصفة مستمرة	**٠,٧٥٥
٦	تقوم المؤسسة بإعداد برامج تدريب وتطوير للأفراد داخل المؤسسة	**٠,٨٠٣
٧	تقوم المؤسسة بزيادة انتاجيتها أي زيادة نسبة المخرجات إلى المدخلات	**٠,٦٣٣
٨	تلتزم المؤسسة بمعايير الجودة العالمية مثل (ISO)	**٠,٦٧٩
٩	تقوم المؤسسة بتقليل تكاليفها من خلال مواجهة المخاطر الداخلي والخارجي	**٠,٦٨٣

(**) ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)

ويوضح الجدول أن معاملات الارتباط تراوحت بين (٠,٥٢٠) و(٠,٨٣٢)، وأن كافة العبارات دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)، وبالتالي تعتر تلك العبارات متسقة داخلياً، وأن المحور صادق لما وضع له.

جدول (٤): معامل الارتباط بين عبارات (المحور الرابع) والمتوسط العام للمحور

م	العبارات	معامل الارتباط
١	يتحقق تحسن الأداء من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للعاملين فهم القوة البشرية المحركة للصناعة	**٠,٥٥٨
٢	يعتبر الجانب البيئي المكمل للنواحي الاجتماعية في تحسين الأداء سواء في مختلف القطاعات الصناعية وغيرها	**٠,٤٧٥
٣	المراجعة الاجتماعية وحدها ليست السبيل لتحقق التحسن في الأداء المؤسسي من منظور روية ٢٠٣٠ في مصر	**٠,٤٩٦
٤	المراجعة البيئية يجب أن لا تبدأ من الصفر، بل يجب التكامل والبناء على المتاح من المراجعة الإجتماعية	**٠,٥٢٩
٥	يعتمد التحسين والوصول للعالمية بشكل رئيسي حالياً على الجوانب البيئية، ويعتبر هو الطريق المتاح لزيادة عملية التصدير	**٠,٤٣٠
٦	تزيد الاشتراطات البيئية ضمن العديد من الصناعات مثل صناعة البلاستيك وخصوصاً مع انتاج العبوات الدوائية	**٠,٣٤٦
٧	لا تعارض بين اشتراطات المراجعة الإجتماعية والمراجعة البيئية داخل الصناعة فكلاهما هدفه التحسين	**٠,٤٧٤
٨	تحسين الجودة كمدخل لتحسين الأداء لا يفرق بين المعاير الإجتماعية والبيئية ضمن عملية التحسين	**٠,٤٠٩
٩	تحسين الأداء الاستراتيجي للمنشأة قائم على التكامل بوجه عام والتكامل بين المراجعة الاجتماعية والمراجعة البيئية بوجه خاص	**٠,٤٦٤

(**) ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)

ويوضح الجدول أن معاملات الارتباط تراوحت بين (٠,٤٣٠) و(٠,٥٢٩)، وأن كافة العبارات دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)، وبالتالي تعتر تلك العبارات متسقة داخلياً، وأن المحور صادق لما وضع له.

ثبات الاستبانة:

جدول (٥): قياس ثبات أسئلة الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	التجزئة النصفية		ألفا كرونباخ
		معامل سيرمان وبرفون	معامل جوتمان	
الأسئلة الخاصة بالمراجعة الإجتماعية في المنشآت الصناعية	١٠	٠,٧٢٠	٠,٧٢٠	٠,٦٧٩
الأسئلة الخاصة بالمراجعة البيئية في المنشآت الصناعية	٩	٠,٦٩٢	٠,٦٣٨	٠,٦٦٧
الأسئلة الخاصة بتحسين الأداء المؤسسي في المنشآت الصناعية	٩	٠,٧٥٤	٠,٧٤٩	٠,٨٠٩
التكامل بين المراجعة الإجتماعية والمراجعة البيئية في تحسين الأداء المؤسسي في المنشآت الصناعية	٩	٠,٥٣٤	٠,٥١٧	٠,٥٠٧

يتضح من الجدول السابق أن معمل الثبات سبيرمان وبراو قد تراوح بين (٠,٥٣٤) و(٠,٧٤٩)، ومعامل جتمان تراوح بين (٠,٥٣٤) و(٠,٧٤٩)، أما معامل ألفا كرونبخ فتراوح بين (٠,٥٠٧) و(٠,٨٠٩)، مما يدل على ثبات الاستجابات عينة البحث بشكل مناسب، وبالتالي يمكن تعميم نتائج الدراسة على مجتمعها بشكل مناسب.

أولاً: الأسلوب الوصفي: تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach لموضوع الدراسة، وهذا المنهج معمول به في كثير من البحوث والدراسات الخاصة تلك التي تتناول ظواهر اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى الاطلاع على آليات وقواعد الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات العالمية المحلية.

ثانياً: الأسلوب التحليلي: حيث إعتمد الباحث على مجموعة من التقارير والنشرات والاحصاءات والأدلة الإدارية والمالية عند جمع البيانات الثانوية اللازمة للدراسة،وقد تم تجميع البيانات ذات الصلة بالأداء المؤسسي داخل المنشأت الصناعية.

نتائج البحث

أستهدفت هذه الدراسة صياغة إطار مقترح لتحقيق التكامل بين المراجعة الإجتماعية والمراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء المؤسسى،حيث أن الأداء المؤسسى يعبر عن قدرة المنشأة على إستخدام مواردها بكفاءة وإنتاج مخرجات متناغمة الأهداف ومناسبة لمستخدميها، لذلك أصبح الأداء المؤسسى من المتطلبات الإدارية الملحة للمؤسسات الإدارية والصناعية.

مناقشة فروض البحث:

نتائج الفرض الأول: "توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين فعالية المراجعة الاجتماعية وتحسين الأداء المؤسسي في المنشآت الصناعية".

وهنا تم لاستعانة هنا بتحليل الانحدار البسيط بيم متغير المراجعة الاجتماعية (X1) وتسين الأداء المؤسسي (Y)، وتم الوصول للمعادلة التالية:

$$Y = 0.051 + 0.832\ X_1$$

ومن المعادلة نستنتج:

ثابت الانحدار (Constant) يساوي (٠,٠٥١).

"توجد علاقة طردية بين المتغير المستقل (المراجعة الاجتماعية)، والمتغير التابع (تحسن الأداء)". وللتأكد من معنوية هذه العلاقة، نلجأ لاختبار (T-Test).

جدول (٦): اختبار (T-Test) الخاص بالفرض الأول

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة (t)	المعنوية (.sig)
الثابت (Constant)	٠٠٥١	٥,٩	٠,٠٠٠
المراجعة الاجتماعية	٠,٨٣٢	٣,٢٢	٠,٠٠

من جدول اختبار (t)، يتأكد وجود علاقة ارتباطية موجبة (من المعادلة)، ومعنوية (من الاختبار)، وهو ما تم التوصية به من ضرورة الاهتمام من قبل الإدارة بتطبيق برامج وخطط محددة لإعداد وتأهيل القائمين علي عمل المراجعة الاجتماعية.

نتائج الفرض الثاني: "توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين فعالية المراجعة البيئية وتحسين الأداء المؤسسي في المنشآت الصناعية".

وهنا تم لاستعانة هنا بتحليل الانحدار البسيط بين متغير المراجعة البيئية (X2) وتحسين الأداء المؤسسي (Y)، وتم الوصول للمعادلة التالية:

$$Y = 0.4 + 0.211X_2$$

ومن المعادلة نستنتج:

ثابت الانحدار (Constant) يساوي (٠,٤).

"توجد علاقة طردية ضعيفة بين المتغير المستقل (المراجعة البيئية)، والمتغير التابع (تحسن الأداء)". وللتأكد من معنوية هذه العلاقة، نلجأ لاختبار (T–Test).

جدول (٧): اختبار (T–Test) الخاص بالفرض الثاني

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة (t)	المعنوية (.sig)
الثابت (Constant)	٠,٤	٥,٩	٠,٠٠٠
المراجعة البيئية	٠,٢١١	١,٨٨	٠,١٧

من جدول اختبار (t)، يتأكد وجود علاقة ارتباطية موجبة (من المعادلة)، ولكن غير معنوية (من الاختبار)، حيث أن العلاقة ضعيفة، وبالتالي لم يتحقق الفرض الثاني الخاص بالدراسة، والتي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ايضاً وخصوصاً فيما يخص أحدث المواصفات القياسية أيزو ١٤٠٠٠.

نتائج الفرض الثالث: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الادارة العليا التنفيذية في تحقيق التكامل بين المراجعة المجتمعية والمراجعة البيئية، في تحسين الأداء (بواسطة أداة التكامل)".

وهنا تم لاستعانة هنا بتحليل الانحدار المتعدد بيم متغير المراجعة الاجتماعية (X1) والمراجعة الاجتماعية (X2) وتسين الأداء المؤسسي (Y)، وتم الوصول للمعادلة التالية:

$$Y = 0.32 + 0.826X_1 + 0.619\ X_2$$

ومن المعادلة نستنتج:

ثابت الانحدار (Constant) يساوي (٠,٣٢).

"توجد علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل (المراجعة الاجتماعية)، والمتغير التابع (تحسن الأداء)".

"توجد علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل (المراجعة البيئية)، والمتغير التابع (تحسن الأداء)". وللتأكد من معنوية هذه العلاقة، نلجأ لاختبار (T–Test) لقياس معنوية كل معامل، واختبار (F-Test) لقياس معنوية النموذج.

جدول (٨): اختبار (T-Test) الخاص بالفرض الثالث

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة (t)	المعنوية (.sig)
الثابت (Constant)	٠,٣٢	٥,٩	٠,٠٠٠
المراجعة الاجتماعية	٠,٨٢٦	٨,٢	٠,٠٠٠
المراجعة البيئية	٠,٦١٩	٧	٠,٠٠٠

من جدول اختبار (t)، يتأكد وجود دور كبير لعملية التكامل بين كل من المراجعة الاجتماعية والمراجعة البيئية ففي تحقيق تحسن الأداء، وأن هذا التكامل ول عدم معنوية دور المراجعة البيئية (من الفرض الثاني)، إلى معنوية كافة المعاملات من وجود أداة التكامل بين الاثنين، وهو ما لا يدع مجال بأنه لا يوجد تعارض بين المتغيرات المستقلة (المراجعة الاجتماعية والبيئية)، فيما يخص المتغير التابع (تحسن الأداء).

من خلال الدراسة الميدانية عن قياس آثر التكامل بين المراجعة الإجتماعية والمراجعة البيئية على تحسين الأداء المؤسسى وبعد إختبار صحة فروض الدراسة تبين الآتى:

١. أن المراجعة الإجتماعية لها تأثير إيجابى فى عملية تحسين الأداء المؤسسى حيث أنها تعتبر بمثابة حجر الزاوية لعملية تحسين الأداء وخصوصآ فى المصانع ذات الحجم

الصغير، والتى يكون فيها للبعد الإجتماعى أكبر الآثر على طبيعة العاملين وتحفيزهم على العمل بكفاءة وزيادة الإنتاجية.

٢. أن الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة يعتبر أحد أهم مقومات عملية تحسين الأداء ويشمل ذلك المفهوم الموارد المالية والبشرية والعلمية والبيئية.

٣. هناك نقص فى الخبرات والمهارات اللازمة للوفاء بمتطلبات المراجعة الداخلية سواء البيئية أو الإجتماعية فى بعض المؤسسات الصناعية، مما يؤثر على نتائج التقارير و يؤثر على وفاء المؤسسة بمسئولياتها الإجتماعية والبيئية ويرجع ذلك لعدم وضوح مفهوم المراجعة البيئية والإجتماعية لدى هذة المنشأت.

٤. يواجه نظام المعلومات البيئية بعض القصور من حيث تقارير المراجعة التى تشمل الأهداف المتفق عليها وفترة المراجعة وتاريخ البدء فيها،وتحديد قائمة بالمحتويات الخاصة بعملية المراجعة،وقد ظهر ذلك عند مسح البيانات الأولية للدراسة من مستندات عشرون مصنع عن الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥،حيث ظهر الكثير من القصور فى المستندات الدالة عن تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة والتكامل بينها ومحاولة إستخدامها كأداة للإصلاح والتحسين.

٥. تقوم المؤسسات بعملية التحسين والتطوير بشكل مستمر،حيث ساهمت المراجعة البيئية والإجتماعية فى ضرورة تبنى المواصفات العالمية لنظم الإدارة البيئية وأيزو ١٤٠٠٠ التى تهدف إلى تحقيق مزيد من التطور والتحسين المستمر فى نظام عملية المراجعة سواء لدى المنشأت الصناعية الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة.

٦. تقوم المؤسسات بالعمل على زيادة إنتاجيتها أى زيادة نسبة المخرجات إلى المدخلات حيث تمثل زيادة الإنتاج طوق نجاة داخل دورة حياة المصانع الصغيرة و الأقل من المتوسطة لتحقيق الأرباح لايكون إلا من خلال زيادة الإنتاج وبالتالى تحقيق الزيادة فى حجم المبيعات وبالتالى تحقيق تحسين الأداء المؤسسى داخل هذه المنشأت الصناعية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٧. تهتم المؤسسات بتطبيق الجودة الشاملة ضمن العملية الإنتاجية فبعد الحديث عن الإنتاج وتحقيق الأرباح من المبيعات كان التالى هو الحديث عن مخرجات العملية الإنتاجية داخل المصنع من خلال مستوى جودة أفضل.
٨. أن تحسين الأداء الإستراتيجى للمنشأة قائم على التكامل بوجه عام والتكامل بين المراجعة الإجتماعية والبيئية بوجه خاص وهو ما يتفق مع الهدف الرئيس للدراسة للتعرف على آثر التكامل بين المراجعة الإجتماعية والبيئية على تحسين الأداء المؤسسى بالشركات الصناعية وبصفة خاصة الشركات الصناعية الملوثة للبيئة فى منطقة القاهرة الكبرى.
٩. لا يوجد تعارض بين إشتراطات تطبيق المراجعة الإجتماعية وإشتراطات تطبيق المراجعة البيئية داخل المؤسسات فكلاهما هدفه التحسين.

التوصيات

١. مراعاة أن يتم فتح قنوات اتصال بين بين المؤسسات الصناعية وجمهورها (العاملين، العملاء، المجتمع) وذلك لإستطلاع آرائهم وإتجاهاتهم والإسترشاد بها فى تخطيط سلوك المؤسسة الإجتماعى وسياستها المستقبلية وبالتالى يمكن الوصول فعلاً لتحسين الأداء المؤسسى لهذه المؤسسات الصناعية، وأن تساهم المؤسسة فى عمل برامج ترفيهية ورياضية للعاملين حتى تساعد على زيادة إنتاجية العاملين وزيادة نسبة الرضا الوظيفى لديهم وبالتالى زيادة تحسين أدائهم.
٢. يجب ان تعمل المؤسسة على زيادة العنصر البشرى المدرب على القيام بالمراجعة وزيادة الإمكانيات والتجهيزات التى تساعده على القيام بعمله بكفاءة.
٣. ضرورة أن تقوم المؤسسة بإنشاء نظام للمعلومات البيئية والإجتماعية يشمل أدلة مراجعة نوعية وكمية تستخدم بواسطه المراجع لتحديد ما إذا كانت المراجعة قد تمت أو لا،كما يأخذ فى الإعتبار إعتماد الآدلة على المقابلات وإختبار الوثائق ومراقبة الأنشطة والشروط.

٤. مراعاة أن يكون هناك تعاون كافى بين المؤسسة الصناعية والجهات الحكومية المعنية بشئون المجتمع والبيئة و على الجانب الأخر ترحيب تلك الجهات بالتعاون معها وتقديم الدعم ويكون هناك أكثر من وسيلة للتواصل المتاح بينهم.

٥. يوصى بأن تحقق المؤسسة مركزآ تنافسيآ على مستوى القطاع الصناعى المنتمية إليه ولا تكتفى بتحقيق الأرباح فقط.

٦. مراعاة العمل على زيادة الوعى البيئى والإجتماعى لدى المؤسسات الصناعية وخاصة المصانع الصغيرة لتوضيح أهمية الدور البيئى والإجتماعى فى تحسين الأداء وبالتالى تحسين مستوى معيشة العاملين بالمؤسسة و ضمان حياة أفضل لهم.

المراجع

البارودى، على سيد حسين (٢٠١٧): مدخل مقترح للمراجعة الداخلية لأنشطة المسئولية الإجتماعية للشركات، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

جورج دانيال غالى (٢٠٠٧): كتاب المراجعة المتقدمة جامعة عين شمس، القاهرة.

رسلان نبيل (٢٠١٢): عملية قياس الأداء المؤسسى، بحوث المؤتمرات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

درويش، حسين محمد احمد (٢٠١٠): اطار محاسبى مقترح لتقييم الاداء البيئى فى المنشات الصناعية من خلال دورة حياة المنتج"، رسالة دكتوراة، معهد الدراسات البيئية، جامعة عين شمس.

سالم، خالد حسن محمد (٢٠٠٨): تأثير قياس والافصاح المحاسبى عن تكاليف حماية البيئة على قرار الاستثمار، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

السياحى، عبد المنعم حسن (٢٠١١): حوكمة الشركات والوحدات الاقتصادية والمسئولية الاجتماعية لها، بحوث ومقالات، مجلة الفكر المحاسبى، القاهرة، مصر.

السيسى، صلاح الدين حسن (٢٠١٠): آليات حوكمة البناء المؤسسى والمجتمعى للدولة ومواجهة الفساد الادارى، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

صبيحى، محمد حسنى (٢٠١٣): دراسة وتقييم المؤشر المصرى للمسئولية الإجتماعية والبيئية والحوكمة للشركات، بحوث ومقالات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر.

العدوانى، عيد الفالح (٢٠٠٩): الحوكمة ودورها فى تحسين الاداء المؤسسى للجهاز الادارى بالكويت، بحوث ومقالات، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

فاطمة، محمد (٢٠١٥): الاتجاهات الحديثة للمراجعة البيئية، بحوث ومقلات، مجلة الجامعى، ليبيا.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٤): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات.

توفيق، بوجنان (٢٠١١): أثر التطوير الإدارى فى تحسين الأداء الموسسى، دراسة حالة مؤسسة المواصفات والمقاييس الأدرنية، بحوث ومقلات، مجلة دفاتر إقتصادية، الأردن، ص١٢١.

Certo, S. C. and Certo, S.T. (2006): Modern Management, Pearson prentic hall, NewJersy. Daft, Richard l, 2007 "The Leadership Experience", Thomson southwestern.

Halachmi A. (2012): Performance Measurement, Accountability and Improved Performance. Public Performance and management review. Vol. 25, No. 4.

Larry, E. R.; M. Frank and E. L. Charles (2007): Internal control guidance not just a small Matter. Journal of Accountance.

Neumayer, E. (2003): The Pattern of Aid Giving: The Impact of Good Governance on Development Assistance. New York: Rutledge.

Rhodes, R. (2007): Understanding Governance: Ten Years On. Organization Studies.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

William Scott (2010): Performance Improvement Interventions: Their Similarities and Differences. The journal for Quality and Participation. Vol. 26, No.1.

A PROPOSED FRAMEWORK FOR MEASURING THE IMPACT OF INTEGRATION BETWEEN SOCIAL AND ENVIRONMENTAL AUDITING ON THE IMPROVEMENT OF INSTITUTIONAL PERFORMANCE OF INDUSTRIAL ESTABLISHMENTS IN GREAT CAIRO

Sayed T. S. Sallam[(1)]; Gamal S. Khatab[(2)] and Wael O. Ali[(3)]
1) The Presidency of the Council of Ministers 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) New Cairo Academy

ABSTRACT

This study aims to identify deficiencies in the application of social and environmental auditing systems within industrial establishments and the extent of application of the principles of environmental and institutional governance in these facilities and measure the impact of integration between social and environmental audits in improving institutional performance, and setting a proposed framework to clarify the impact of this integration on improving Institutional performance and the extent of its impact on the internal control bodies of these facilities.

The study sample consisted of (384) samples divided into workers and managers of some factories and industrial institutions in Greater Cairo and officials of the Ministry of Trade and Industry and the Ministry of Environmental Affairs (A group, faculty members, and experts). This study relied on analyzing data on the descriptive analytical approach, because it is appropriate for the nature of the study, and the statistical program. (SPSS) was used to analyze statistical tests and perform the reliability and stability test to find out the extent to which the results obtained from the sample can be generalized to the study community. Then study the repetitive distribution of the phrases of the survey list, and describe the variables in terms of central tendency and dispersion, and ended with a study of the relationships between the variables to test the assumptions and reached the results of the study. The study used a set of statistical methods, including the meta St likely standard deviation to analyze the data.